Distr.
GENERAL

E/CN.4/1983/5
2 February 1983
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

DIVISION LINGUISTIQUE
Section arabe de traduction
COPIE D'ARCHIVES
Prière de retourner
au bureau E. 4123

لجنة حقوق الانسان

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٤ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين

مذكرة من الأمين العام

١ــ رجت لجنة حقوق الانسان من جديد من الأمين العام ، في الفقرة ١٢ من قرارها ١٩٨٢/١ ألف المؤرخ في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، ان يجمع جميع المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالمعتقلين مثل عددهم ، وهويتهم ومكان اعتقالهم ومدته ، وأن يتيح هذه المعلومات للجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والثلاثين .

٢ــ وفي ١٤ حزيران / يونيه ١٩٨٢ ، وجهت مذكرات شفوية الى الممثلين الدائمين للاردن واسرائيل والجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تشير الى الطلب المقدم من اللجنة وتدعو الحكومات المعنية الى ارسال أى معلومات ذات صلة تتوفر لديها الى الأمين العام . وقدمت طلبات مماثلة في نفس التاريخ للجنة الصليب الأحمر الدولية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة .

٣ــ وفي ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ ، قام المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية باحالة التقرير المستنسخ فيما يلي والذى أعده المركز الدولي للمعلومات بشأن الأسرى والمنفيين والأشخاص المفقودين من اللبنانيين والفلسطينيين .

تقرير عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالأسرى والمنفيين والأشخاص المفقودين من الفلسطينيين واللبنانيين

لا يمكن فصل عمليات الاعتقال والنفي ومعاملة الأسرى والمصير الحالي للسكان المدنيين عن المذابح وعمليات التدمير التي اتسمت بها العمليات العسكرية وحصار بيروت واحتلالها • وهذه هي بالفعل مختلف عناصر مجموعة يرجع ترابطها — في الأساس — الى العمل الموجه من الحكومة الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في المقام الأول ، وضد حلفائه اللبنانيين بصورة عرضية •

وسوف يقتصر هذا التقرير المختصر ، بشكل مبسط على تناول مصير الأسرى الذين يأسرهم الاسرائيليون (أولا) ، وعمليات الاعتقال التي يقوم بها لبنانيون في بيروت وضاحيتها (ثانيا) ، وحالة السكان الفلسطينيين في العاصمة والجنوب الخاضعين للاحتلال (ثالثا) • ولكن يجدر عدم اغفال المظاهر الأخرى لمأساة مات فيها ٢٠٠٠٠ قتيل وهو رقم أخذت به التقديرات الرسمية التي لا تشمل " المفقودين " في صبرا وشاتيلا ، ولا ضحايا مذابح أخرى التي يعثر على ما تخلفه من جثث أحيانا بطريق الصدفة بين ركام الجثث في جنوب لبنان •

أولا — مصير الأسرى الواقعين تحت سيطرة الاسرائيليين

ان عدد الأشخاص الذين يحتجزهم الاسرائيليون لا يزال غير معروف الى يومنا هذا •

وقد اعترفت السلطات الاسرائيلية أن ٩٠٠٠ أسير على الأقل قد يكونوا قد اعتقلوا في مخيم انصار الوحيد في جنوب لبنان • وقد يوجد في هذا المخيم في الوقت الحالي ما بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ شخص • ولا يتناقض حجم هذا الرقم مع المعلومات التي توافق لجنة الصليب الأحمر الدولية على نشرها •

بيد أنه من المعروف ان كثيرا من الأسرى محتجزون في الأراضي الاسرائيلية في ظروف من السرية تحول دون اجراء أي تعداد لهم • وفضلا عن ذلك ، لم تتوقف أبدا الاعتقالات الجماعية بين السكان الفلسطينيين واللبنانيين منذ أيام الغزو الأولى •

وهكذا لا تتعلق الأرقام المقدمة رسميا الا بجزء من الحقيقة • وان حجم ما لا يزال في الخفاء كبير بالتأكيد ويمثل على الأرجح قدرا مساويا لما كشف عنه • ويمكن اذا تقدير أن العدد الاجمالي للأسرى الموجودين بين أيدي الاسرائيليين يبلغ من ١١٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ شخص •

وتجدر الاشارة ، على سبيل التذكير ، الى أن هؤلاء المعتقلين يتمتعون من حيث المبدأ بحماية اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، سواء بصفتهم اسرى حرب (الاتفاقية رقم ٣) ، أو بصفتهم مدنيين معتقلين " لأسباب ملحة تتعلق بالأمن " (الاتفاقية رقم ٤) • ومع ذلك ، فان الحكومة الاسرائيلية ترفض الاعتراف بأن هذه الاتفاقيات تلزمها قانونا • وهي تدعي فقط احترام المضمون الانساني لهذه الاتفاقات — وهو ما لا تفعله على أي حال • والواقع هو أن الجيش يعتقل ويحتجز آلاف الناس بمقتضى قانون اسرائيلي معد لـ " فترات الطوارئ " • وان ظروف القاء القبض عليهم واعتقالهم تتنافى تماما مع القواعد الدولية • وينبغي أن نضيف ان هذه الظروف كثيرا ما لا تتفق مع " مضمون هذه القواعد الانساني " حتى عندما يفهم ذلك بنفس الصورة المقيدة التي تفهمه بها السلطة العسكرية الاسرائيلية •

ألف — ظـــروف الأســـر

ان الظروف التي تم فيها اسر معظم الاسرى معروفة اليوم معرفة جيدة • ويكفي اذا التذكير ببعض النقاط الأساسية •

١ — بدأت الاعتقالات بالجملة — في الأيام الاولى للغزو • ولم تتوقف منذ ذلك الحين وهي مستمرة حاليا • ويبدو حتى أنها تضاعفت في الأيام الاخيرة ، اذ يتخذ العسكريون حجة من أعمال المقاومة الموجهة ضد قوات الاحتلال •

٢ — وتستهدف الاعتقالات الذكور ابتداء من سن ١٢ أو ١٣ سنة ، وبخاصة الفلسطينيين ولكن أيضا كثيرا من اللبنانيين ، ويوجد أيضا عدد معين من النساء بين الاشخاص المقبوض عليهم •

وان قليلا جدا من الأسرى اسروا وفي يدهم السلاح • فقد أسروا جميعهم تقريبا بين السكان المدنيين ، في أغلب الاحيان اثناء حملات تستهدف مجموع رجال قرية أو حي من أحياء المدينة • ولكن القوات الاسرائيلية تقوم أيضا باعتقالات بناء على معلومات في المخيمات الفلسطينية • وتجرى هذه الاعتقالات سواء نهارا أو ليلا •

٣ — وتتنافى هذه الاعتقالات مع الاتفاقيات الدولية في النقطتين التاليتين على الأقل :

(أ) أولا ، حتى عندما لا تقترن بأعمال وحشية معينة ، فان الطابع المنهجي الذي تتسم به الحملات يجعل الاعتقالات اقرب الى اخضاع السكان منها الى تدابير الأمن الاستثنائية التي تجيزها الاتفاقية رقم ٤ • فبالفعل ، ان الظروف التعسفية والمهينة والمثيرة عن قصد التي تجرى فيها هذه الحملات تهدف بشكل واضح الى التأثير على السكان بل والى ارهابهم ويمكن أن تتخذ عند الاقتضاء، شكل أعمال انتقامية جماعية(نداءات بمكبرات الصوت ، وقوف بالسيارات طوال ساعات طويلة ، تعريض لتقلبات الجو ، عرض أمام مرشدين مقنعين ، حرمان من الماء ، ومن الطعام ومن العلاج الخ •••) •

(ب) وفضلا عن ذلك ، من المعروف ان القبض القي ، خلال شهر حزيران / يونيه ، على موظفي الهلال الأحمر الفلسطيني واستمر اعتقالهم دون أى مراعاة للحماية الخاصة التي تمنحها الاتفاقيات رقم ١ و ٣ و ٤ لمثل هؤلاء الموظفين •

باء — خط سير الأشخاص الأسرى

١ — ينقل آلاف الأشخاص المقبوض عليهم جميعا تقريبا ، في مرحلة أولى الى اسرائيل • ثم يعاد جزء منهم فقط (ولا يمكن تحديد نسبتهم) الى لبنان — الى معسكر أنصار للاعتقال — بعد اقامة تختلف مدتها اختلافا بالغا (من بضعة أيام الى عدة أسابيع) •

٢ — تنتهك عمليات النقل هذه ، من حيث مبدئها ، القواعد التقليدية ، فالأشخاص الذين يقبض عليهم على هذا النحو هم في الواقع مدنيون يتمتعون بالحماية بمقتضى الاتفاقية رقم ٤ • ويحظر هذا الصك تماما " عمليات النقل القسرى ، سواء على أساس جماعي أو فردى ، وأيضا عمليات ترحيل الاشخاص المحميين خارج الاراضي المحتلة الى أراضي دولة الاحتلال أو الى أراضي أى دولة أخرى محتلة أو غير محتلة •• مهما كان السبب " (المادة ٤٩ ، الفقرة ١) •

٣ — وكثيرا ما تنتهك عمليات النقل هذه ، من حيث طرائقها ، القواعد التقليدية بل انها تنتهك أيضا أبسط مبادئ الانسانية • وبالفعل ، يروى شهود كثيرون بشكل مقنع أن المعتقلين يقيدون وتعصب عيونهم أثناء نقلهم ، وان كثيرا ما يسرق ما معهم بالقوة • ويعاملون بوحشية ، ويعرضون عمدا لفضول السكان الاسرائيليين وشتائمهم وسوء معاملتهم الى درجة أن بعضهم لقي حتفه أثناء عمليات النقل هذه •

جيم — معاملة المعتقلين

ان الطريقة التي يعامل بها المعتقلون فعلا في أماكن الاعتقال في الأراضي الاسرائيلية وفي مخيم أنصار ، لا تتفق مع الأحكام التقليدية ولا على أى حال ، في أغلب الأحيان ، مع المتطلبات البسيطة للياقة المجردة •

١ — تبقى أماكن الاعتقال الواقعة في الأراضي الاسرائيلية سرية • ومع ذلك ، فقد تم تحديد بعضها بدرجة معقولة من التأكيد وبخاصة السجون العسكرية في مفيدو واتليت ، ولكن تم أيضا تحديد معسكرات ، وسجنين مدنيين هما سرفاني ونيفي تيرزا (للنساء) ، ومستشفي شمويل هاروف في بير ياكوف وبعض سجون الأراضي المحتلة في الضفة الغربية (هبرون) •

وخلافا للقواعد التقليدية ، لا تقدم أى معلومات عن الأشخاص المعتقلين في هذه الأماكن • وتترك الأسر دون اخبار عن المعتقلين • ولا يسمح للجنة الصليب الأحمر الدولية بدخول المعسكرات والسجون ولا لأى منظمة انسانية اسرائيلية أو أجنبية •

٢ — ومن المعروف ، عن طريق شهادة معتقلين مفرج عنهم — ولا سيما شهادة أطباء أجانب — أن العناية الطبية غير كافية سواء في اسرائيل أو في مخيم أنصار •

وهناك الأسوأ من ذلك • من المعروف أن العسكريين الاسرائيليين رفضوا مرات عديدة معالجة جرحي أو مرضى ، وفي حالة واحدة على الأقل ، يفترض أن طبيبا عسكريا اسرائيليا رفض القيام بالمعالجة •

٣ — لا تفي النظافة الصحية ، في مخيم أنصار بصفة خاصة ، بمتطلبات الاتفاقيات • فالأسرى مكدسون ، ولا يوجد ما يحميهم حماية كافية من التقلبات الجوية ، وينقصهم التريض ، وتضايق الرائحة المنبعثة من المراحيض حتى الفرقة التي تحرسهم ، وينذر وجود الطعام ولا يوزع أحيانا طوال أيام عديدة •

٤ — يتعرض الأسرى لاهانات واعتداءات وحشية تبدو وكأنها تسير حسب منهج موضوع • وتسند مسؤولية النظام الى بعض منهم يعينون تلقائيا ولا ينتخبهم زملاؤهم ، ويضطرون الى ضرب زملائهم من المعتقلين الذين تعرضوا لغضب الحراس •

ان رد فعل الجنود على احتجاجات الأسرى على ظروف الاعتقال عنيف للغاية • وهكذا أدت بعض " الحوادث " الى موت عدة أشخاص في كثير من المرات في مخيم أنصار •

٥ — يتعرض الأسرى بصورة منتظمة لاستجوابات في اسرائيل بصورة أساسية ، ولكن أيضا في مخيم أنصار •

وتتناول هذه الاستجوابات بصورة خاصة أنشطتهم ، ولا سيما أنشطتهم السياسية ، وأنشطة معارفهم والمنظمات التي من المفترض أنهم ينتمون اليها • وبهذا الوصف ، فان هذه الاستجوابات محظورة من حيث مبدئها ذاته في الاتفاقيتين رقم ٣ ورقم ٤ •

ولكن تمتد هذه الاستجوابات أيضا الى آراء الأسرى ، ومعتقداتهم الدينية ، وحياتهم الشخصية الخ • الى حد أنها كثيرا ما تبدو سخيفة • وهي تقترن خاصة دائما بأعمال وحشية وفي أحيان كثيرة بتعذيب أدى الى موت بعض الأسرى ، بلغ عددهم ١٤ أسيرا على الأقل ولا سيما في مفيدو ، وعلى أى حال ، يقال انه صدر أمر باجراء تحقيق يتناول هذه الوقائع وتجريه السلطة العسكرية الاسرائيلية •

٦ — تقتضي الاتفاقية رقم ٤ أن ينص اجراء الاعتقال على " حق للاستئناف " للأشخاص المعنيين (المادة ٧٨) •

وان هذا الحق في الاستئناف منشأ من حيث المبدأ بمقتضى التنظيم الاسرائيلي الذى تريد السلطة العسكرية تطبيقه حاليا • ولكن اللجان المعينة لهذا الغرض لم تبدأ عملها على الأقل حتى هذه الأيام الأخيرة • ومع ذلك ، يرد ذكر هذه اللجان في الخبر الذى أذاعته الاذاعة الاسرائيلية يوم ١٤ كانون الثاني / يناير والذى يفترض أن هذه اللجان نظرت في حالة ١٠٠ شخص معتقل وأمرت بالافراج عن ٣٠ شخصا • وهذا الرقم ضئيل بالنسبة للعدد الاجمالي للأسرى الذين يوجد معظمهم في المعتقل منذ شهور عديدة • وعلى وجه الخصوص ، لا يبدو أن أى رقابة مرضية تمارس على سير عمل هذه اللجان أو عدم عملها • وبوجه خاص فان القلة القليلة من المعتقلين الذين تمكنوا من توكيل محام ، لم تتمكن حتى الآن من تلقي زيارة المحامي •

وأخيرا ، فان التهديد برفع الدعاوى بتهمة التعدى على أمن اسرائيل لا يزال يخيم على الأسرى • ومع ذلك فان رفع مثل هذه الدعاوى محظور بمقتضى الاتفاقيات فيما عدا بسبب "مخالفة قوانين الحرب وعرفها " (المادة ٧٠ من الاتفاقية رقم ٤) أو بمقتضى الأحكام المنشورة والصادرة من الدولة القائمة بالاحتلال في الأراضي المحتلة منذ بدء الاحتلال (المادة ٦٤) ، ولم تصدر أبدا مثل هذه الأحكام في لبنان •

دال — مشكلة التحرير

تنص الاتفاقية رقم ٤ على ارغام الدولة القائمة بالاحتلال على اطلاق سراح أى معتقل مدني " بمجرد زوال أسباب اعتقاله " (المادة ١٣٢) • ومن الواضح أن هذا الحكم غير مطبق •

وان عدد الأسرى المفرج عنهم قليل نسبيا حتى بالقياس الى العدد الوحيد المعروف الذى هو أقل كثيرا من الواقع (٣ ٠٠٠ / ٩ ٠٠٠ ، وفقا لبيان الاسرائيليين) • وان معظم هؤلاء الأسرى من الرعايا اللبنانيين ، وبعض الأجانب من جنسيات متعددة جدا ، ونادرا ما يكونون من الفلسطينيين • ويفرج عادة عن الأسرى الفلسطينيين دون تزويدهم بأوراق قانونية بالنسبة لأحكام شرطة الدولة اللبنانية مما يضعهم في وضع مزعزع وحتى منطو على خطورة •

ثانيا - الاعتقالات التي يقوم بها الجيش و " القوات اللبنانية " (الكتائب)

قام اللبنانيون ، من يوم ١٧ أيلول / سبتمبر ، مدعين ضرورة رد النظام الى نصابه ، باعتقالات استمرت يوميا حتى هذا الوقت • وهي تمس أساسا بيروت وضاحيتها •

وبقدر ما توجد به هذه المنطقة حاليا تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها - على الأقل اسميا - لا تنطبق عليها اتفاقيات جنيف فيما عدا - عند الاقتضاء - في أحكامها التي تشير الى " حالة نزاع مسلح غير متسم بطابع دولي " (المادة ٣ المشتركة بين الاتفاقيات الثلاث) • واذن ، يجدر بنا تقييم الوضع الذى خلق على هذا النحو ، بالنسبة للقانون اللبناني ، والمبادئ العامة للقانون و" قواعد الضمير العالمي " أساسا •

يستحيل حاليا معرفة عدد الأشخاص الذين تأثروا بهذه الاعتقالات • وهو على أى حال أكبر من الرقم البالغ ١ ٤٤١ معتقلا الذى ذكره النائب العسكرى العام في منتصف شهر تشرين الأول / أكتوبر • ويرد أكثر من ٢ ٠٠٠ اسم في قوائم وضعت ، على الطبيعة ، استنادا الى بيانات أدلت بها الأسر • ومن المؤكد ، في الحقيقة ، أن عدة آلاف من الأشخاص اعتقلوا منذ شهر ايلول / سبتمبر وتحوم أكثر التقديرات معقولية حول رقم ٤ ٠٠٠ • ووفقا لما أعلنته السلطات اللبنانية ، تم الافراج عن حوالي الف من المعتقلين •

ألف - كيفية اجراء الاعتقالات

١ - ان القطاع الغربي من بيروت يشكل الميدان المفضل لهذه الاعتقالات • فهي تمس بصفة خاصة المخيمات الفلسطينية في برج البراجنة وصبرا وشاتيلا • ولكن الأحياء الأخرى في المدينة وضاحيتها لم تسلم من هذه الاعتقالات • وبوجه خاص ، قام عدد من العسكريين بزيارة مقار بعض الأحزاب السياسية ، وأعضاء الحركة الوطنية اللبنانية ، وبعض الصحف ، ومنازل بعض الأفراد ، وأجروا عددا من الاعتقالات كما قاموا أيضا من ناحية أخرى بعمليات للتفتيش والمصادرة - وأيضا بعمليات نهب عديدة • فمثلا ، جرى في أول كانون الأول / ديسمبر ، تخريب المركز الثقافي لحركة الناصريين المستقلين (المرابطون) وتعرضت مكتبة المركز للسلب والنهب ، ووفقا لتصريحات صادرة عن الجيش كان المقصود بذلك " استرجاع " كتب مسروقة •

٢ - في أغلب الأحيان يتم الاعتقال أثناء عمليات الرقابة في الطريق العام أو تفتيش المنازل أو المباغتة في الأماكن العامة • وقد تمت أيضا حملات هامة بعد أن طوق العسكريون أحياء مختلفة في بيروت الغربية • ولكن أشير أيضا الى اختطافات فعلية وبخاصة اثناء الليل في المخيمات الفلسطينية •

٣ - ومن حيث المبدأ ، تقوم قوى الأمن الداخلي ورجال الدرك بعمليات الاعتقال بمعاونة الجيش • ومن أوائل تشرين الأول / أكتوبر بمساعدة الجنود الفرنسيين التابعين للقوات المتعددة الجنسية ، وهي مساعدة أثارت الكثير من الجدل • ومن المؤكد أن الجيش غالبا ما كان يعمل وحده • وأخيرا دلت أقوال الشهود على أن عناصر غير معروفة الهوية ورجال مليشيا " القوات اللبنانية " ، قد اشتركت في هذه العمليات •

وتحمل قوى الأمن الداخلي ورجال الدرك والجيش قوائم بالأسماء • ولم تذكر أوامر الاحضار القانونية الا في حالات استثنائية •

٤ — ان الأجانب أى الفلسطينيين أساسا هم أول المعتقلين •

ووفقا لتصريحات رسمية — خاصة تصريحات وزير العدل — فالمعتقلون هم الأجانب الذين يحملون أوراقا غير مستوفاة قانونا • الا أنه قد ثبت أن هناك أشخاصا عديدين قد قبض عليهم رغم وضعهم الصحيح قانونا ، ومنهم موظفون تابعون للأونروا تم القبض عليهم في مراكز عملهم — مما أثار احتجاج المسؤولين في هذه المنظمة •

وهناك أيضا رعايا لبنانيون • وتوحي التصريحات الرسمية بأن هؤلاء كان يجرى البحث عنهم لخرقهم القوانين اللبنانية ، شأنهم في ذلك شأن الأجانب الذين تم القبض عليهم رغم وضعهم الصحيح قانونا •

غير أن الأمر يحتاج الى بعض الاثباتات • فأقوال الشهود لم تذكر أبدا أية محاكمات متعلقة بالأشخاص الذين كانوا موضع هذه الاعتقالات " الخاصة " • ومن الواضح على كل حال أن هؤلاء هم اما من الفلسطينيين ، واما ممن اشتبه في انهم ينتمون الى " الحركة الوطنية "، وهذا هو السبب الأصلي لاعتقالهم •

ولم تقدم أية بيانات رسمية عن نشاط رجال مليشيا القوات اللبنانية •

باء — <u>مصير المعتقلين</u>

١ — هناك عدد ضخم من الأشخاص اعتقلهم الجيش اللبناني في ظروف شرعية مشكوك فيها ويعانون من معاملة تتنافى مع أبسط المشاعر الانسانية ، بل مع قواعد القانون اللبناني •

وثمة معتقلان معروفان : بدارو واليرزة • ولكن من المعروف أيضا أن هناك معتقلات أخرى وخاصة داخل الثكنات •

ولا يصرح مبدئيا للأسر والمحامين والمنظمات الانسانية دخول هذه السجون • ويطبق هذا المبدأ تطبيقا كاملا في اليرزة • وقد نظمت زيارة لبدارو لمدة ساعات قليلة لأعضاء السلك الدبلوماسي •

وقد علم عن طريق بعض المعتقلين الذين أفرج عنهم أن ظروف الاعتقال ، غير مقبولة بالعنف والتنكيل ، والحرمان من الماء والغذاء والعناية الطبية ، وانعدام الرعاية الصحية ، والتعذيب وأحيانا الاغتيالات • ذلك هو مصير السجناء •

ومن المفروض رسميا أن تتم محاكمة المعتقلين ولكن لا يعلم أحد شيئا عن ظروف عمل هذه الهيئة القضائية • ويبدو أنها لا تنظر في هذه القضايا الا نادرا • ويشتبه في أن تكون قراراتها — ان وجدت — تصدر على عجل • ونجهل كل شيء عن الاجراءات ووسائل الانتصاف • كما يبدو أن الافراج يخضع لهوى العسكريين ورجال الشرطة أكثر مما يخضع للاجراءات الصحيحة • ويظل المفرج عنهم مهددين بالحبس التعسفي مثل ما حدث لهم في المرة الأولى •

٢ — ووفقا للسلطات ينبغي أن يستبعد الأجانب الذين لا يعتبرون في وضع قانوني من الناحية الادارية •

وفي الواقع ، تدل بعض أقوال الشهود على أنه تم نقل العديد من الناس في الناقلات العسكرية • ولكن لا يعلم أحد شيئا عن وجهتها •

٣ — وقد اختفى عدد كبير من الأشخاص سواء من الفلسطينيين أو من اللبنانيين •

ويعتبر مصير هؤلاء الذين يقوم بخطفهم رجال مليشيا القوات اللبنانية مقلقا للغاية •

جيم — ردود الفعل ازاء الاعتقالات

شرعت أسر المعتقلين والمختفين في بيروت في الاعتراض على هذه الأوضاع فنظموا أنفسهم ووضعوا قوائم بالأسماء وقد تمت بعض المساعي لدى السلطات ونظمت النساء بعض المظاهرات •

وساند تلك الأسر عدد من السياسيين والنواب والمحامين وهيئات البر والهيئات الدينية وعاونوهم على تنبيه الرأى العام وعلى الدفاع عن الأشخاص المحتجزين أو المختفين •

وينبغي أن نشير أيضا الى احتجاجات قادة الأونروا والى مساعي سفراء ايطاليا وفرنسا •

ثالثا — موقف السكان المدنيين الفلسطينيين

انه موقف مقلق للغاية ، سواء في بيروت أو في جنوب لبنان حيث الاحتلال الاسرائيلي •

ألف — في جنوب لبنان المحتل

يتكون السكان الفلسطينيون في جنوب لبنان من الشيوخ والنساء والأطفال بخاصة • أما الشبان والبالغون فهم نادرون للغاية • واضطر البعض منهم الى الرحيل وهم المحاربون في قوات منظمة التحرير الفلسطينية ، وافتيل البعض الآخر أو سجن أو اختفى • وتركوا أسرهم دون مورد أو حماية •

ووفقا لتقارير الأونروا أصبح ما لا يقل عن ٧٥ ••• شخص من هؤلاء السكان بلا مأوى •

أما ظروف الحياة محليا فهي جد عسيرة • ومع ذلك فان معظم الناس لا يريدون أن يغادروا المنطقة — حتى ان استطاعوا ذلك — طالما أن أقاربهم في السجن ، وطالما أنهم لا يعلمون عن المختفين شيئا •

وأخيرا ينبغي أن نذكر أنه طبقا للقانون الدولي تقع مسؤولية هؤلاء السكان كاملة على دولة الاحتلال — أى على اسرائيل — فهي مسؤولة بخاصة عن اسكانهم وظروفهم الصحية وعن أمنهم •

١ — الاسكان في المعسكرات

من المعروف أن المخيمات الفلسطينية قد هدمت بأكملها أثناء العمليات بادئ الأمر، وبعد ذلك في الأسابيع الأولى من الاحتلال • ومنذ ذلك الحين ، يعيش سكان هذه المخيمات الذين لم يفروا الى الشمال بين الخرائب معرضين لبرد الشتاء القارس •

وهم يواجهون نوعين من المشاكل :

(أ) أولا عدم وجود مأوى لهم

في مرحلة أولى منحت قوات الاحتلال اعادة البناء والاصلاح بل انها رفضت اقامة خيام اقترحتها الأونروا ولم يقبلها الفلسطينيون على كل حال • وكان المقصود بذلك هو اجبار هؤلاء

على التشتت • ويبدو أن هذه السياسة الصارمة المنافية للقانون قد لاقت قبول السلطات اللبنانية •

ثم حدث في أوائل تشرين الأول / أكتوبر أن غيّر الاسرائيليون من موقفهم تغييرا جذريا • فبدل أن يمنعوا اعادة البناء اقترحوا شراء منازل جاهزة للتركيب وسمحوا بنقل أكياس الأسمنت والحجارة • بل انهم شرعوا في توزيع مواد البناء • ولكن يبدو أن هذا الموقف الجديد لم يلاق مساندة من جانب السلطات اللبنانية •

وظلت الأغلبية العظمى من السكان تعسكر بين الأنقاض رغم التقلبات الجوية • ولم يقبل الفلسطينيون أن يعيشوا في خيام الأونروا التي تعتبر مأوى بدائيا للغاية • ولم يقم منها الا القليل • ومن الناحية العملية ، لم يستطع أحد بل لم يرد أن يحصل على المنازل التي يبيعها الاسرائيليون • أما الاصلاحات واعادة البناء التي أجازوها منذ وقت قريب فانها لا تتقدم الا ببطء شديد •

(ب) ثم الحيازة الوقتية للأراضي

وهناك مشكلة بدأت تظهر بالفعل • راح ملاك الأراضي التي أقيمت عليها المخيمات يطالبون باستعادة عقارهم • وكان معظم هذه الأراضي قد استولت عليها في ١٩٤٨ السلطات اللبنانية التي وضعتها تحت تصرف الأونروا وتؤدي الاستجابة الى مطالب هؤلاء الملاك الى الغاء المخيمات وإلى تشتيت سكانها بالفعل •

٢ — الأوضاع الصحية في المعسكرات

ينبغي أن نؤكد على أن الاسرائيليين قد دمروا الهياكل الصحية التي أقامها الهلال الأحمر الفلسطيني ، ذلك بالاضافة الى ما ترتب من آثار على تدمير أنابيب المياه وشبكات الكهرباء والمجارى ، وعلى صعوبة التموين الناتجة عما تعانيه الأسر من فاقة • وكان الهلال الأحمر الفلسطيني يلعب دورا أساسيا في الأوضاع الصحية لا بالنسبة للفلسطينيين فحسب ، بل أيضا بالنسبة للبنانيين أيضا الذين خصص لهم نحو ٥٠ في المائة من المجهودات المبذولة •

ان هذا التدمير المنافي لقواعد اتفاقية جنيف (أنظر بخاصة المادة ٥٦ من الاتفاقية رقم ٤) لم تعوضه الخدمات الصحية التابعة للجيش الاسرائيلي • ولا يمكن كذلك الاعتماد على المعدات اللبنانية : فالادارات التابعة للحكومة ضعيفة للغاية • أما المنشآت الخاصة ، فانها ليست في متناول دخول الفلسطينيين واللبنانيين من متوسطي الحال على حد سواء •

٣ — الأمن

يهدد أمن السكان الفلسطينيين في كل يوم سواء الاعتقالات التي مازال يقوم بها الجيش الاسرائيلي أو مناوشات رجال المليشيا ويقوم الجيش الاسرائيلي نفسه بحمايتهم من هؤلاء بصورة غير كافية أما قوات الطوارئ فلا يتكفلون بذلك على الاطلاق لعدم وجودهم في المكان •

ويعد الخطر الثاني حاليا من الأخطار الداهمة :

يقوم رجال المليشيا وخاصة التابعون منهم للمقدم حداد (سابقا) وللقوات اللبنانية بعمليات الاختطاف والاغتيالات والنهب • ويهددون الفلسطينيين المقيمين في مخيمات جنوب لبنان بأن يكون مصيرهم مثل اخوانهم في صبرا وشاتيلا • ونهب الجزء الجنوبي من مخيم الميه وميه وأحرق ثم دمره رجال المليشيا أثناء الصيف • ولم يكن الفلسطينيون القاطنون خارج المعسكرات في مأمن منهم : صودرت أموالهم ومنازلهم وهددوا في أشخاصهم •

وتقع هذه الأوضاع تحت مسؤولية دولة الاحتلال التي ينبغي أن تتكفل " بالنظام والحياة العامة " وفقا لنص معاهدة لاهاى لسنة ١٩٠٧ والتي تتعلق أحكامها بالقانون الدولي العرفي •

باء — في بيروت

لم يحدد رسميا موقف السلطات اللبنانية تجاه الفلسطينيين المقيمين في السلم وبخاصة في بيروت • وهناك تدابير يجرى بحثها حاليا ••

ولكن من الواضح أن مسلك هذه السلطات مناهض تماما للفلسطينيين هذا عدا أفعال القوات اللبنانية • وقد تعددت حالات رفض الاقامة للفلسطينيين الآتين من الخارج وابعادهم • وينبغي أن نذكر الاعتقالات التعسفية والاختطاف التي عرضناها فيما قبل •

لا يوجد أى اسكان في مخيمات بيروت • ومن الناحية العملية لم يفعل شيء لايواء السكان الذين يعيشون بين الانقاض وفي الأوحال •

أصبح بقاء مستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني مهددا بعد أن سلبها الاسرائيليون ونهبوها • وعلى كل حال تطعن الحكومة اللبنانية في وجود الهلال الأحمر الفلسطيني وصادر الجيش اللبناني كل ما تبقى من مخزون الأدوية بعد ما نهبه الجيش الاسرائيلي ، بحجة أن تكوين هذا المخزون لا يطابق قواعد وزارة الصحة • ولا يمكن الآن ابقاء لجنة الصليب الأحمر لتعمل بفعالية مادام الاحتلال الأجنبي قد أنهي في بيروت •

ومازال في النهاية أمن السكان في بيروت واهيا للغاية رغم وجود القوات المتعددة الجنسية • ولا تستطيع تلك القوات أن تعارض بفعالية التدابير التعسفية التي يتخذها العسكريون أو رجال الشرطة الذين يتذرعون بأنهم في خدمة الحكومة اللبنانية •

الاستنتاجات

ولكي نسجل ما توصلنا اليه من استنتاجات نذكر أن الوقائع التي عرضناها باختصار ناتجة عن تنفيذ مخططات الحكومة الاسرائيلية من أجل حملتها على لبنان • وهي مخططات لم ينفذ الا جزء منها •

كانت ترمي تلك المخططات أولا الى الغاء الوجود الفلسطيني المنظم في لبنان حتى يمكن تنفيذ أغراض الحكومة نفسها في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وفي غزة • ولذا حاولوا أن يهدموا منظمة التحرير الفلسطينية • لم تستهدف المحاولة قواتها العسكرية وادارتها السياسية فحسب ، بل مجموع مؤسساتها أيضا بما فيها المؤسسات الصحية : ومن هنا جاءت الاعتقالات الجماعية وتدمير

منشآت الهلال الأحمر الفلسطيني • وقد حاولوا أيضا أن يشتتوا السكان الفلسطينيين ، ومن هنا جاء تدمير المخيمات والعقبات التي أثاروها في فترة ما في سبيل ايواء هؤلاء السكان واللجوء الى الوسائل الارهابية بما فيها المذابح حتى يضطر الفلسطينيون الى الهروب •

وكان الهدف التالي هو فرض رقابة على لبنان ان لم يكن تمزيقه وبخاصة الجزء الجنوبي من البلاد • لقد شرعت اسرائيل في الاندماج في لعبة القوات المتعادية المحلية ، وحاولت أن تستخدم " المليشيا " لتفتيت الأمة اللبنانية وأن تهدم منظمة التحرير الفلسطينية وأن تشتت شعبها عن طريق اللبنانين •

غير أن تنفيذ هذا المخطط قد صادف بعض العقبات ويأتي في المقام الأول منها مقاومة الفلسطينيين واللبنانيين — ولكن الرأى العام الدولي — وبخاصة في الولايات المتحدة ، وتطور المعارضة في اسرائيل نفسها حتى داخل صفوف الجيش قد لعبت جميعها دورا هاما • وهذا يفسر بلا شك — على الأقل جزئيا — التغييرات التي طرأت على موقف الاسرائيليين من سكان جنوب لبنان ونتبئ عن افراج السجناء •

غير أن الموقف مازال دقيقا للغاية ويجوز أن يزيد تدهورا : فما سجل من تقدم في الأوضاع يعد غير ذى شأن ، والتحسن الذى أصاب الأحوال في الجنوب يقابله تدهور الأوضاع في بيروت •